المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بمواصفات الجودة والمعايير الدولية "iso"

الأستاذ/ مزيان عبد القادر ،جامعة سعيدة
والأستاذ/لعشاشي مصطفى ،جامعة البليدة

مقدمة:

نظرا للأهمية المتنامية للصناعة النفطية في عصرنا الحالي، كونها تمثل مصادر شبه كلية لدخل العديد من البلدان والتي من بينها الجزائر، حيث يساهم قطاع النفط لوحده بأكثر من 98 % من إجمالي الدخل الوطني، وبالمقابل ينظر إلى هذه الصناعة على أنها من بين المتسببين الأوائل في الانتهاكات التي تصيب البيئة باستمرار، إذ تطالعنا الأحداث المهتمة بهذا الشأن على العديد من الكوارث والأضرار البالغة التتسببها مختلف شركات النفطية في البحار والتربة والغلاف الجوي ، سواء أثناء عمليات الحفرأو الإنتاج أو التكرير أو التخزين أو النقل أو غيره خصوصا في ظل طلب العالمي المتنامي لهذه المواد وذلك عائد للتوسع الصناعي الكبير الذي يشهده العالم منذ العقدين الآخرين،هذا الوضع كان له الانعكاس القوي والمباشر على الوضع المحلي في الجزائر حيال هذه الصناعة، حيث تزايدة وتيرة هذا الاستغلال خاصة الغاز الصخري وسبب مشكل اجتماعي في صحراءنا الكبرى وأصبح الشغل الشاغل للرجال السياسة لما سبب من مخاطر البيئية و الاجتماعية المتولدة عن حجم هذا الاستغلال وذلك في مناطق الجنوب الواسع، كونها الحاضنة الرسمية لهذه الصناعة، إذ أن الواقع الصحي بهذه المناطق بات يدق نقوس الخطر بسبب تزايد الأ مراض المستعصية ذات الارتباط الكلي بهذه الاستخراجات .وتأسيسا لما سبق ذكره جاءت فكرة هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء حول المؤسسات البترولية وجوهر نشاطاتها من استخراج الغز الشيست ، محاولين إبراز أهم المنظمات القياسية لهذا النوع من الصناعة الملوثة والمرتبطة أساسا بقضايا البيئة و المجتمع في آن واحد وذلك بالنظر للمعايير الدولية المخصصة لهذا الغرض المتمثلة في المواصفة ISOللصناعة النفطية و ISO 14000 و ISO 26000 المحددتين للمسؤولية البيئية و الاجتماعية، وكل ذلك من خلال تغطية المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول :الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

المحور الثاني: الغاز الصخري

المحور الثالث: المحور الثالث :مواصفة دولية ISO حول المسؤولية الاجتماعيةللمؤسسات البيترولية

المحور الرابع :واقع المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية استنادا للمعايير الدولية .

المحور الأول :الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية :يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثورة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المنظمات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواءا محليا أو عالميا.

وكما سبق فقد تم الإشارة على أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها. ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدث إطلاقا عن "**المسؤولية الاجتماعية**" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في مؤتمر جوهانسبرغ 2002[1]، وبالرغم من أن عددا كبيرا من المنظمات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا أنه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة، ومن أهم المفاهيم الفكرية[2] لهذا المفهوم نذكر مايلي:

- **<u>المفهوم الكلاسيكي (التقليدي)</u>.** يستند على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث القائمة على مبدأ "**ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع**" باعتبار الربح الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو منفعة المجتمع؛ ويشير العالم ميلتون فريدمان بقوله: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها"[3]، إلا أن كافة المنظمات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمنظمة.

[1] محمد عادل عياض، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني"، ملتقى الاقتصاد التضامني، 2005/05/12، جامعة تلمسان.

[2] امر ياسر البكري، "التسويق والمسؤولية الاجتماعية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001 ، ص 22.

[3] امر ياسر البكري ،المرجع نفسه، ص 23.

- **المفهوم الإداري:** حيث يشير العالم الاقتصادي ***Paul Samuelson***: "أن منظمات الأعمال الكبيرة هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل إنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل"، فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمنظمات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المنظمة الوصول إليها، فتبلورت الأفكار وظهر مفهوم جديد أكثر بعدا وعمقا يقوم على فكرة أن المنظمة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية....الخ، وما عزز المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه "يمثل علاقة المنظمة بالزبائن والمجتمع ككل".

- **المفهوم البيئي:** فبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المنظمة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي ب "**المفهوم البيئي**" أو "**نموذج البيئة الاجتماعية**"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من " **Ralph Nader et John K.Galbraith**" على مجموع المنظمات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع وبها وصلا إلى استنتاج مفاده : "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة"[1]، بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المنظمة وفوق أي اعتبار ذاتي؛ وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

وحتى وقتنا الراهن لم يتم الوصول إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، ومن هنا برزت عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية والتي تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكلها، فالبعض يراها بمثابة تذكير لمنظمات الأعمال بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المنظمات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة اتجاه المجتمع ويرى آخرون أنها صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على المنظمة

[1] .تامر ياسر البكري ، مرجع سابق، ص 30.

مؤشرات قياس أداء المسؤولية الاجتماعية:

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:[1]

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين

المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المؤسسات:

يجب أن تلتزم منظمات الأعمال بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية تجاه كل أصحاب المصلحة، خصوصا الذين تربطهم بها مصالح مباشرة و يؤثرون و يتأثرون بنشاطاتها، فيما يلي نذكر بعض الأبعاد التي يجب أن تشملها الممارسات المسئولة لمنظمات الأعمال.

[1] مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، ص17، مقال منشور على الموقع: (2011/12/17)
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10/المداخلة-اقتصاديات-البيئة-و-المسؤولية-الاجتماعية-مقدم-وهيبة/ doc

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه و تعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، و التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور و الحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات و التقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية و العلمية، رعاية الأعمال الخيرية[1].

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار و نوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، و تقديم منتجات صديقة و آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشان المنتج و استخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، و الالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، و الالتزام بعدم خرق قاعد العمل مثل الاحتكار.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعظيم قيمة السهم و تحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:** و تتضمن احترام قوانين العمل، و ضمان حق العامل في التدريب و التكوين المستمر، و حقوقه النقابية، و إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي و الأمن من حوادث العمل، و سيأتي التفصيل في هذا العنصر في المبحث الموالي.

المحور الثاني: للغاز الصخري

مفهومه :الغاز الصخري صنف غير تقليدي من الغاز الطبيعي، لوجوده داخل الصخور، وينتشر في الطبقات الصخرية داخل الأحواض الرسوبية وتطلق عليه تسمية غاز حجر الأردواز، لأنه يتواجد بطبقات صخرية تحمل هذا الاسم، ويعتبر الخبراء أنه غاز طبيعي، ينشأ من أحجار الأردواز. ويتواجد الغاز محبوسا بين طبقات تلك

[1] فاتح عبد القادر الحوري و ممدوح الزيادات و هايل عبابنة، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية:"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن،27 – 29 أفريل 2009.،ص:5.، ص:7.

الأحجار، وتستخدم لاستخراجه تقنيات معقدة، مقارنة بتلك المستخدمة لاستخراج الغاز الطبيعي الذي يكون محبوسا في فجوات تحت الأرض، حيث لا تحتوي الصخور، في حالة الغاز الصخري، على ثغور أو شقوق، وهو ما يجعل استغلال الغاز صعبا ومكلفا.، يوجد الغاز الصخري في حالتين رئيسيتين. الأولى هي حالة الغاز الطليق الشبيهة جدا بالحالة التي يكون عليها في المكامن التقليدية. أمّا الأخرى فهي حالة الغاز الممزوز حيث يكون الغاز مرك ا ز على سطح المادة العضوية)هنا أيضا أهمية النسب العالية من الكربون العضوي الكلي و يتحرر هذا الغاز عندما يتدنى الضغط عن طريق إنتاج الغاز الطليق.

احتياط الدول من حيث الغاز الصخري:إن موارد الغاز الصخري و إن كان يعتقد أنها واسعة الانتشار فإنه لم يقع إلى الآن تحديد كمياته في أغلب الدول، باستثناء الولايات المتحدة و قلة من البلدان الأخرى. و تُقدر آخر الد ارسات مخزو ن الموارد الغاز الحبيس في مكمنه لخمسة من أكبر أحواض الغازالصخري في الولايات المتحدة بنحو 3212 تريليون قدم مكعب، تعُدّ 425 تريليون قدم مكعب منها قابلة للّستخراج ، في حين يُقدّر أن يحتوي حوضان بكندا على نحو 0322 تريليون قدم مكعب، 042 تريليون قدم مكعب منها قابلة للاستخراج[1] ويمكن تصنيف احتياط بعض البلدان حسب التقرير الامركي للطاقة الصين31,500,00020132، لأرجنتين22,700,00020133، الجزائر20,000,00020134 ، الولايات المتحدة18,800,00020135، كندا16,200,0002013.

تقنيات استخراج الغاز الصخري من الصخور والصدوع:إن عملية استخراج قد تحقق غالبا عن طريق الجمع بين تقنيتي الحفر الأفقي و التصديع المائي. و يتمّ في هذا الإجراء حفر بئر إلى عمق أقل بقليل من مستوى الترسبات المعروفة للغاز الصخري و من ثمّ تتمّ إمالته تدريجيا حتى تقتحم لقمة الحفر طبقة الطفل لصفحي بشكل أفقي. و عند انتهاء الحفر، تكون الصخور المحيطة بالتجويف الأفقي قد ثقبت في العديد من المواضع و ذلك من خلّل التصديع الاصطناعي المستحثّ عن طريق ضخ المياه عالية الضغط المخلوطة بإضافات خاصة مع الرمل بالدعامة لإبقاء الصدوع مفتوحة وشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] http://rabiatidi.ahlamontada.com/t1060-topic

رسم بياني لجيولوجيا موارد الغاز الطبيعي

المصدر:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B2

الصخور :تبدأ التقنية بعملية الاستكشاف و هي في معظم الحالات أسهل تقنيا مقارنة بعمليات البحث عن المحروقات التقليدية و تعتبر المخاطر الجيولوجية في عدم العثور على ترسبات منخفضة و لكن الأهم هو إيجاد قدر كاف منها بكميات قابلة للّستخراج إن المعيار الأساسي للجدوى هو الكربون العضوي الكلي و تتراوح نسبته في الترسبات التجارية بالولايات المتحدة بين 4 و 02 %. و تشير النسب المرتفعة منه إلى كميات أكبر من الغاز.

التصديع :إن تصديع الصخور يتمّ بدفع المياه المخلوطة بمواد كيميائية إلى البئر تحت ضغط عال. و تحتوي هذه المياه في الآبار التقليدية، على هلّم عادة ما يكون مشتقا من صمغ بذور القوار و هو أساسا نفس المستحضر المستعمل لتكثيف الآيس كريم و السوائل الأخرى يرفع من نسبة اللزوجة. و يتمّ ضخ هذا السائل اللزج بضغط عال و هو ما يصدع الصخور و يقع بعد ذلك "تكسير" هذا السائل بكميات قليلة من مركب ذي أساس معدني يسمى "مشبكة" لخفض لزوجته، و من ثمّ يتدفق ا رجعا إلى خارج الصخور و قبل أن يتمّ ذلك، يقع حقن الرمل أو بعض من المادة الأخرى المعروفة بالدعامة في الصدوع. و هذا ما "يدعم" فتح الصدوع لتمكين الغاز من التدفق و ما لم يتمّ إنجاز ذلك، فإن الاجهادات الطبيعية في الصخور "ست أ رب" الصدوع بإحكام و سينقطع عندها الغاز عن التدفق إن آلية الرأب هذه هي أيضا السبب الذي يستبعد احتمال امتداد الصدوع البعيدة عن منطقة الاهتمام صوب السطح.

مخلفات استخراج الغاز الصخري على البيئة:إن المسائل التي تعترض الغاز الصخري هي في أغلبها تلك المشتركة بين جميع أنشطة الإنتاج النفطي يقع تهويلها فيمناطق الاستغلاّل في مارسيلوس بسبب حداثة مثل هذا

النشاط في ولايتي نيويورك و بنسلفانيا هذه الأخيرة كانت موقعا لأول بئر نفط في الولايات المتحدة. إن وضع الآبار في المناطق الزراعية يطرح تحديات استثنائية، حتى لو تحصل المزارعون على مصدر بديل للدخل. و قد واجهت الصناعة تحديات مماثلة في كولو ا ردو و سيتمّ استعمال بعض أحدث الابتكرارت، و من أهمها تقنية الحفر متعدد الأذرع التي تسمح بإنجاز آبار متعددة انطلّقا من منصة واحدة و هذا ما يعود بالنفع من خلّل تجميع معدات العمل. و فضلّ عن التطور التقني لهذه العمليات، هناك منافع للشركات العاملة أيضا. إذ توفر لها على سبيل المثال إمكانيات باهظة مثل خدمات الأقمار الصناعية عريضة النطاق و مراكز اتخاذ القرار المرتبطة بها. و يمكّ ن هذا من استخدام أساليب الم ا رقبة عن بعد و دعم اتخاذ القرار مما يخفض من المخاطر المحتملة. كما يجب أن يحفز هذا مظاهر الإشراف التنظيمي دون زيادات كبرى في مجموع العاملين لأن مراقبا واحدا يمكنه تولي أمر اثني عشر موقعا أو أكثر. هذه النقطة تعالج قلقا سائدا في ولاية بنسلفانيا اليوم و هو أن احتياجات الطاقم لموظفين تنظيميين لا تتماشى و الازدهار المتوقع للنشاط.

المواد ٱلكيميائية فّي عّمليات ٱلتصديع.إن المواد الكيميائية في موائع التصديع يمكن أن تشتمل على:

- مواد هلامية لإحداث اللزوجة و هي مشتقة من بذور طبيعية هي صمغ القوار. و أغلب عمليات استخراج الغاز الصخري تجري الآن "بنعومة" أي بدون أية مواد هلّامية و لكن قد يستعمل البعض منها أحيانا؛
- عامل مشبك يستخدم لرفع لزوجة الهلاّم مركبات عضوية معدنية أساسها البورون أو الزركونيوم(؛مكسّرات تستخدم لكسر روابط التشابك في حالة استعمال الاهلّم كثيرا ما تكون أنزيمات
- مزلقات غالبا بوليميرات؛
- مبيدات حيوية تستعمل الآن تلك التي أساسها البروم عوضا عن تلك التي أساسها الكلور؛

المحور الثالث :مواصفة دولية ISO حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البيترولية

مسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة البترولية : إن طبيعة نشاط المؤسسة البترولية يتميز باعتماده على العديد من المواد والسوائل المشعة والسامة مما يسبب الأذى للبيئة ومن خلالها مجمل الكائنات المتواجدة بمحيط هذه البيئة وبالتالي

يتعين على هذا النوع من المؤسسات تحمل مسؤولياتها حيال كل تلك القضايا البيئية و الاجتماعية استنادا إلى المعايير الدولية المتفق عليها في هذا الشأن والمتمثلة أساسا في ما أصدرته المنظمة العالمية للتقييس ISO من مواصفات أهمها المواصفة ISO المهتمة بالصناعات البترولية و كذا الواصفتين ISO 14000 المهتمة بالشأن

البيئي و كذا المواصفة ISO 26000 التي اهتمت بالبعد الاجتماعي ضمن مختلف الإستراتجيات و الممارسات المتعلقة بمختلف المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

تعريف مواصفات الإيزو : يعرف الأيزو ISO الذي هو اختصار لعنوان International Standardization Organizatic بأنه: المنظمة العالمية للمعايير، التي تأسست عام 1946 عقب الحرب عالمية الثانية في سويسرا ومقرها مدينة جنيف، وتضم هذه المنظمة أكثر من 120 دولة وهي تقوم بتطوير المواصفات القياسية لأنظمة إدارة الجودة[1]، جاء اختصارها ISOاعتمادا على الكلمة اليونانية ISOS التي تعني تساوي Equal, وعدت هذه المنظمة إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال ،حيد القياس العالمي لمختلف السلع والمنتجات والمواد[2]

تطبيق نظام ISO:

يتم الشروع في اعتماد هدا نظام المختار مرورا بالخطوات[3]:

- ✓ تحديد حاجات ومتطلبات الزبائن و الأطراف الأخرى المهمة وإنشاء سياسة وأهداف الجودة للمؤسسة .
- ✓ تحديد العمليات والمسؤوليات اللازمة للحصول على أهداف الجودة، تحديد وتوفير المواد اللازمة للحصول على أهداف الجودة.
- ✓ تحديد المناهج والطرق التي تسمح بقياس كفاءة وفعالية كل عملية.
- ✓ تحديد الوسائل التي تمنع حدوث عدم المطابقة ،وتقلص من أسبابها.

إنشاء وتطبيق عمليات التحسين المستمر لنظام ISO ولضمان اعتماد وتطبيق جيد لنظام إدارة الجودة لابد أن تضمن المؤسسة ما يلي :

- تعهد الإدارة العامة: إذ يجب على الإدارة العامة أن تتعهد بالحصول على شهادة ISO جنبا إلى جنب مع جميع أفراد المؤسسة ،وضمان اختيار موفق للمسئولين ،من أجل ضمان تحقيق الأهداف .
- إعلام والتوعية :إعلام وتوعية جميع أفراد المؤسسة ببرنامج ISO الذي سيعتمد توضيح الهدف منه، وسبب اختياره وتدريب ممثلي الإدارة عليه من أجل تهيئة بيئة ملائمة لتطبيقه .

---

[1] Michel Weill, **" Le Management de la Qualité "** , Edition La Découvert, Paris , 2001, p 31

[2] محمدي السامرائي ،**" إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي"** ،دار الجرير، عمان ،الاردن ،2007،ص 243

[3] Bernard Froman,"**Du manuel qualité au manuel management"**, AFNOR, Paris, 2001, p 239.

- إنشاء مجلس توجيهي ISO تتمثل مهمته في وضع برنامج لنظام إدارة الجودة الذي سيعتمده وتنظيمه ومتابعته وتحريك عملية تطبيقه .
- اختيار وكيل تسجيل: تقع عليه مسؤولية التعامل مع مكتب التسجيل .
- تحديد مسؤوليات الجودة وإجراءاتها: ذلك بتحديد وتوزيع المسؤوليات والسلطات والمهام على فريق العمل وتوضيح الإجراءات العامة والتفصيلية التي سيتم العمل وفقها .
- تحديد مقاييس التوثيق: أي توفير جميع المستندات المطلوبة من طرف المجلس التوجيهي والتي يجب عليه العمل بها بعد تحويلها إلى إجراءات .

التقييم المبدئي من طرف ثالث: يعمل هذا الطرف الثالث كجهة مستقلة لتنظيم سير نظام الجودة للمؤسسة قبل استكمال إجراءات منح الشهادة ، حيث يقوم بتقييمه مرورا بالخطوات التالية:

1. الاتصال بجهة منح الشهادة: من أجل تبادل المعلومات وعرض عن دليل الجودة والمعلومات المطلوبة، زيارة الموقع محل التقييم ومباشرة المراجعة: وذلك بفحص الوثائق والسجلات واللقاءات مع العمال والمسيرين، إعداد تقرير رسمي عن نتيجة المراجعة التي يجب متابعتها باستمرار بالموازاة مع المراجعة الداخلية هذه الأخيرة التي تتمثل في: الرقابة الداخلية لنظام الجودة من أجل التعرف على أبعاد المشكلة ومنع الأخطاء قبل وقوعها وكشف نواحي الضعف في النظام ومحاولة معالجتها والتأكد من وجود الإجراءات والمتطلبات القانونية وإتباعها[1].
2. لتقييم النهائي: ويتم هذا التقييم من طرف جهة الاعتماد، التي تقوم بمراجعة شاملة دقيقة ونهائية لنظام إدارة الجودة المعتمد بالمؤسسة ، للتأكد من مدى مطابقته للشروط المطلوبة.هناك حالتان محتملتان لنتائج هذا التقييم تتمثلان في: الحالة الأولى: استيفاء نظام إدارة الجودة المعتمد للشروط المطلوبة وبالتالي تمنح للمؤسسة شهادة المطابقة المطلوبة من طرف المؤسسة المانحة للشهادات أو جهة الاعتماد على أن يتم تحديد مدة سريانها تزامنا مع ذلك والشروع في التسجيل المبدئي لمدة ثلاثة سنوات. الحالة الثانية: عدم استياء نظام إدارة الجودة المعتمد للشروط المطلوبة أي في حالة ما إذا كانت نتيجة التقييم النهائي سلبية ، فإن المؤسسة المانحة للشهادة في هذه الحالة ، إما تعطي فرصة لهذه المؤسسة بمنحها فترة زمنية أخرى، تقوم خلا لها بإجراءات تصحيحية يتبعها تقيم للتأكد من تدارك هذه المؤسسة لأخطائها وفي حالة حدوث ذلك تمنح لها الشهادة، أما تمتنع عن منح الشهادة لهذه المؤسسة لأن النظام المعتمد بها بعيد كل البعد عن الشروط المطلوبة [2].

[1] أديدجي بوداند باديرو :"الدليل الصناعي إلى الإيزو 9000 "، ترجمة فؤاد هلال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، ،1999ص50-53

[2] حيدر محمد أمين طرابيشي:" المرشد إلى طريق ISO 9000 وتطبيقاته"، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999،ص139-140

3. المراجعة والتقييم: المستمر لنظام إدارة الجودة المعتمد بالمؤسسة التي حصلت على الشهادة: يتم ذلك على فترات دورية (عادة مرة خلال كل ستة أشهر) للتأكد من أن فعالية تطبيق النظام طيلة مدة سريان الشهادة، وللتأكد من أن منتوجات هذه المؤسسة مطابقة للمواصفات القياسية وإن حدث عكس ذلك تمنح لها فرصة إصلاح عدم المطابقة أو تسحب منها الشهادة، هذا ويتم تقيم شامل لنظام الجودة بالمؤسسة بعد ثلاثة سنوات من منح الشهادة. هذه إذن مراحل الحصول على شهادة المطابقة لنظام إدارة الجودة التي يستدعي الحصول عليها مجموعة من التكاليف وتتوقف قيمتها على :

4. طبيعة نظام الجودة القديم المعتمد بالمؤسسة قبل اعتماد النظام الجديد حيث إنه كلما كان النظام القديم فعال فإن ذلك سيساعد المؤسسة في عدم تحمل تكاليف كبيرة عند شروعها في اعتماد نظام الجودة الجديد الإيزو في حين أن عدم فعالية وضعف النظام القديم أو عدم وجوده أصلا سيجعل المؤسسة تتحمل تكاليف كبيرة عند شروعها في اعتماد النظام الجديد .

5. قيمة التكاليف التي ترفضها المنظمات التي يتم التسجيل لديها ،بحيث قيمة هذه التكاليف من منظمة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر وحسب نوع الشهادة التي تريد المؤسسة الحصول عليها أو حسب حجم المؤسسة أو الفرع الذي ستمنح له هذه الشهادة .

ويمكن تصنيف التكاليف التي قد تتحملها المؤسسة في سبيل حصولها على الشهادة كالآتي:

- ✓ رسوم طلب التسجيل والتقديم: إذ لابد على المؤسسة من دفع حقوق التسجيل للجهة التي يتم التسجيل لديها، وتكاليف مراجعة جودتها من قبل هذه الجهة.
- ✓ أتعاب الاستشاري: وتتمثل في النفقات التي تدفعها المؤسسة للجهات الاستشارية الخارجية التي تساعدها في إستراتيجيتها للحصول على الشهادة التي ترغبها.
- ✓ نفقات الخبراء الداخليين: تتمثل في الرواتب والمكافآت التي تقدمها المؤسسة للأطراف التي تساهم في العمل من أجل الحصول على شهادة الإيزو كالخبراء الداخليين.
- ✓ تكاليف النظم والبيانات التي تعتمدها المؤسسة في نظام إدارة الجودة.
- ✓ تكلفة الالتزام والوقت: إذ أن المؤسسة لابد عليها من وقت طويل تلتزم فيه بالسير وفق شروط نظام .

- ✓ الجودة المعتمد: هذا ويمكن للمؤسسة أن تستعيد التكاليفها التي تحملتها في سبيل الحصول على شهادة ISO في حالة حصولها عليها لأن ذلك يساعده في تحقيق ميزة تنافسية[1].

مواصفات IS014000 :تختلف الدوافع وراء سعي المنظمات لتبني نظام إدارة البيئة وفقا لمواصفات IS014000 فقد تتجاوب المؤسسة مع طلب السوق على المنتجات والخدمات المسؤولة بيئية أو عدم التعامل مع المنتجات أو الخدمات الضارة بالمجتمع والبيئة. وبقالي فإن تطبيق المؤسسات - على إختلاف في أشكالها ونشاطاتها لنظام الإدارة البيئية وفتا لمواصفات الإيزو 14000يزيد من قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأخرى ويفتح لها المجال أمام الأسواق العالمية عند الحصول على شهادة المطابقة لمعايير 14000 كما أن تزايد الضغوطات خاصة من جمعيات حماية البيئة مثل(الجمعيات الخضراء في ألمانيا لم وتزايد إهتمام الحكومات وخاصة في الدول المتتامة بإدارة البيئة وحماية الطبيعة وفرضها التوا نين والتشريعات المتعلقة بذلك ء له أثر في سعي المؤسسات لتبني نظام الإدارة البيئية وفقا للمعايير الإيزو 14000. بناءا على ما سبق يمكن تعريف معايير ISO 14000[2] كالأتي: الإيزو 14000هي مجموعة من المواصفات الإختيارية التي تحافظ على البيئة ومن ثم في تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليهاء وبقالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث بالتوان ي مع المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية[3].كما يمكن تعريفها أيضا على أنهد سلسلة من الوثائق و المواصفات المكتوبة أصدرتها المنظمة الدولية للتقيس ISO تعمل على تزويد الشركات الصناعية بالأدوات الازمة لبناء نظام الإدارة العليمة بيئية وتعطىالإرشادات اللازمة لاستخدامه وتنميته .ومن فوائد تطبيقها تحسين مدى التقييد بالأنظمة البيئية وتخفيض نسبة التلوث وإزالة النفايات وقيام بأداء بيئي إيجابي على زيادة الوعي البيئي وهي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية تتكون من

[1] علالي مليكة، **"أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة"** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، قسم علوم التسيير ،تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية ص.24
الموقع------http://www.univ-biskra.dz/index.php?option=com_rokdownloads&view=file&task=download&id=115%3A&Itemid=192&lang=fr

[2] محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ط.3 دار، وائل للنشر، عمان، الأردن،2006،ص 308

[3] صك ح محمود الحجار، داليا الحميد صقر ، الا دارة لجودة الشاملة ISO 14001،دار الفكر العربي، القاهرة 2006،ص25

عدد من المواصفات تتمحور حول كل واحدة منها على مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري الغاية منه تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة وفاعلية في المنظمات المختلفة باتجاه تطوير البيئة[1].

مرتكزات الإيرو 14000 :يتوقف نظام إدارة الجودة البيئة الشاملة وفتا للمواصفة IS014000 على وجود مجموعة من المتطلبات التي لابد من توافر ها لضمان فعالية تطبيقه وتطبق على مختلف أنواع و أحجام المؤسسات عن طريق المراجعة المستمرة والدورية لبلوغ التحسين المستمر في الأداء البيئي وتتكيف مع مختلف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. حيث جاءت هذه المتطلبات في البند الرابع من محتويات إصدار المواصفة المحدثة 2004 وتتلخص هذه المتطلبات في العناصر التالية .[2] المتطلبات تهتم بتأسيس نظام الإ يزو 14001 وتطبق علي مختلف أنواع و أحجام المؤسسات عن طريق المراجعة المستمرة والدورية لبلوغ التحسين المستمر في الأداء البيئي وتتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية.

- **السياسة البيئية:**وهي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والدي يوفي إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية وينبغي أن تحدد الإدارة العلية هذه السياسة لتأكيد الالتزام بالوقاية من التلوث والتقيد بالقوانين والتشريعات وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئية ومراجعتها بالإضافة إلى توثيق السياسة البيئية ونشرها .

- **التخطيط** :يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ويجرى بعدما تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معهد المؤسسة ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات وإعداد برنامج عمل لانجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة. ويشمل تشخيص الجوانب والمؤثرات البيئية وإعادة الموازنات لمعالجتهاو توثيق الغايات البيئية ومراجعتها باستمرار ووضع برامج إدارة البيئة ضمن إطار زمني .

- **التنفيد** :يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى موظفين مؤهلين ومدربين والى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة ء بالإضافة إلى ضبط الوثائق وضبط العمليات والاستعداد للطوارئ .يستدعي التنفيذ الناجح لنظام الا يزو 14001 التزاما من قبل العاملين في المؤسسة . وبذ لك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية بل أضحت ضمن أعمال المؤسسة ككل

[1] محمد عبد الو هاب العزاوي إدارة الجودة IS09000 IS014000 ، ط 1 ، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2002 ص 189

[2] International Organization Standard, ISO 14001, Environmental management Systems- requirements with guidance for use, second edition,2004/ll/15.p:l.

- الفحص والإجراءات التصحيحية.لابد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق النظام
- مراجعة الإدارة:أكدت المواصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التخمين المستمر .تعد مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الا يزو 14000 وتشمل المراجعة على . نتائج وعمليات التدقيق ء تقييم مدى تجميد الأهداف والغايات ء وتحتيتى مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة.

فوائد تطبيق نظام ISO14000 لإدارة البيئة: وبعد إرساء هذا النظام في إمكان المؤسسة أن تتقدم بطلب لدى مكتب مسجل معتمد لدى منظمة ISO لمنحها شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية ISO14001 ، التي تستطيع أن تحقق من خلالها الفوائد والمزايا التالية[1]:

- تحسين الأداء البيئي: من خلال التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والمياه وتدوير واستخدام المواد وكل هذا يخفض من التكاليف
- تحقيق الميزة التنافسية: حيث أن الأداء البيئي من خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء العملاء والمساهمين وغيرهم، مما يساهم أيضا في تحقيق الميزة التنافسية.
- رفع كفاءة وجودة الإنتاج: من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة للبيئة.
- المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يضر البيئة والمجتمع.

تعريف الايزو 26000:الآيزو 26000 هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة"[2].و توفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية

[1] أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة : T.Q.M الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات "السلعية والخدمية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2113 ص187

[2] شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية:ايزو 26000، نشرة تعريفية.

المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الارشادات و التوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، و تشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل"[1]. و تعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية[2]،

طرق ومراحل الإعداد لمواصفة ايزو 26000: شهدت المواصفة مرحلة اعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث "بدأت فكرة مشروع ايزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من امكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO)[3] المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في اجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية"[4].و خلصت هذه اللجنة خلصت اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية "بداية عام 2003 قامت منظمة الأيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية (SAG)[5] لتختص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من ايزو قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و القائمة بالفعل"[6].وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو اعداد المواصفة، و تم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يختص بالمسئولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح بند عمل جديد[7](وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة)حول المسئولية الاجتماعية و كانت التتابع الزمني لاصدار مواصفة الايزو 26000 كما يلي[8]:

---

[1] L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org.

[2] تعطي منظمة الآيزو تعطي الحق للدول المتحفظة على المواصفة ببناء مواصفة محلية في مجال المسؤولية المجتمعية في ضوء مبادئها الخاصة بها استنادا إلى المواصفة العالمية آيزو 26000.

[3] ISO Committee on ConsumerPolicy (COPOLCO)

[4] *Site AFNOR, La norme ISO 26000 en quelques mots, http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques-mots.*

[5] ISO Advisory Group on SocialResponsibility (SAG)

[6] نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية، ص:3.

[7] يعد اقتراح بند العمل الجديد هو الوثيقة الأساسية إلى تقدم الخطوط الارشادية الرئيسية لإعداد المواصفة القياسية الجديدة، وقد حصل هذا الاقتراح على أغلبية كافية ضمت 32 دولة، وقد أعربت هذه الدول عن استعدادها للمشاركة في إعداد مواصفة قياسية خاصة بالمسئولية الاجتماعية.

[8] نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية، ص:8.

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006.
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر2008 .
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.
- أخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010.

أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 في المؤسسات الصناعية:تتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي:

أولا : على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الإجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الإجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الإجتماعية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الإجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ثانيا: على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الانسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الانسان و قوانين حماية البيئة.
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

ثالثا: على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.

- الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الاطراف لتحقيق المصلحة العامة.عدم اهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

أهم الارشادات و التوجيهات التي تقدمها ايزو 26000 للمنظمات:

تقدم ايزو 26000 توجيهات لجميع أنواع المنظمات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسئول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص[1]:

- المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية.
- خلفية واتجاهات وخصائص المسئولية الاجتماعية.
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.
- دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسئول اجتماعيا في المنظمة بأسرها ومن خلال سياساتها.
- وممارساتها ضمن مجال نفوذها.
- تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم.
- تبادل الالتزامات، والأداء و المعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

بنود مواصفة ايزو 26000 (بنود المواصفة):

بنود المواصفة تتكون مسودة المواصفة العالمية ISO26000 من تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، يوضح الجدول التالي بنود هذه المواصفة[2]:

[1] شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية:ايزو 26000، نشرة تعريفية.

[2] عوض سالم الحربي، المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000، (2012/01/02)، http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html

البند (1): تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (2) : معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) [1] و أصحاب المصلحة (stakeholder)[2] .
البند (3) : مفهوم المسؤولية الاجتماعية و يوضح أهم خصائصها.
البند(4) :المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمساءلة ،الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.

البند(5): اعتراف الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، و تحديد أصحاب المصلحة[3] وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.
البند(6): و هو أهم البنود في المواصفة، و فيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجب تبنيها من قبل المنظمات و هي[4]: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند(7): يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة.

المحور الثالث :واقع المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية استنادا للمعايير الدولية:

خصائص القطاع الصناعي و المؤسسات الصناعية في الجزائر في الوقت الراهن:

- شهدت الجزائر اصلاحات كبير في المجال الصناعي، مما أدى إلى تغير النسيج الصناعي بشكل ملاحظ، حيث أصبح يتميز القطاع الصناعي الجزائري اليوم بالخصائص التالية:

[1] المسؤولية الاجتماعية كما تعرفها المواصفة هي مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه : المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، الأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية، التماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، التكامل بين المنشأة وممارساتها المختلفة من خلال العلاقة بينها.
[2] أصحاب المصلحة (stakeholder) ويقصد به الفرد أو المجموعة التي يكون لها مصلحة أو تكون معنية بأي نشاط أو قرار خاص بالمنشأة.
[3] يمكن التركيز على خمس أطراف أساسية من أصحاب المصالح و هم: الدولة، الزبائن، ممثلو المستخدمين، الموردون و المتعاقدون، المنظمات غير الحكومية.
[4] يجب مراعاة أهمية قضية تدرج المنظمات في عملية التبني والتطبيق ووضع الأولويات التي بطبيعة الحال تختلف من منظمة إلى أخرى.

- تراجع مكانة القطاع العام، و في مقابل هذا التراجع برز بقوة دور القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية بما فيها الصناعة.

- تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها بكل الوسائل، و قد تحقق هذا الأمر فعلا فأصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهم في التشغيل و في الناتج المحلية الخام، كما شملت نشاطاتها كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي.

- تتميز الصناعية الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة، و على وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسب هامة، و "يرتكز القطاع الصناعي الخاص أكثر فأكثر على الصناعات التركيبية و الاستثمارات ذات العائد السريع"[1].

- ما يزال أداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) و لا يسهم بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب[2]:

جهود تطبيق مواصفة ايزو 26000 في الصناعة المحروقات الجزائرية:

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة ايزو منذ سنة 1976، كما قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو 26000، و تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و ذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة اقليمية اطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا) و تمتد من 2012 الى 2014 و تشمل هذه المبادرة الاقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب و تونس ومصر و الاردن و سوريا و لبنان و العراق، و تشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، و ستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين و مرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج."ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (أر.آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة). و بناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة

[1] قوريش نصيرة، أبعاد توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، عدد 5، ص:91.
[2] قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص:93.

الدولية للتقييس (إيزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور(ثلاث شركات صناعية و شركة ناشطة في قطاع الخدمات). وبخصوص 2013، فإن هناك شركتين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، و يتم الاختيار المؤسسات بناء على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية و الاقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية المجتمعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها المجتمعية"[1].

كما تعمل كلّ من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسيّر للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيّف وتطبيق معايير الجودة (أيزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور.

العراقيل التي تحول دون تبني مواصفة ايزو 26000:

مواصفة ايزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة، حيث تم طرحها في 2010، و درجة تبنيها من طرف المؤسسات في العالم ككل قليلة، لذلك من الطبيعي أن لا تمتلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أدنى فكرة سواء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها و كيفية تبنيها.

يرتبط تبني مواصفة ايزو 26000 من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، فمعظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي و الاجتماعي لذلك فهي لا تهتم بهذه المواصفة.

- يأتي الاهتمام بجودة الأداء الانتاجي في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية، لأنه يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمد عليها في تسويق المنتجات محليا و دوليا، اما جودة الأداء البيئي الاجتماعي لا يحظى بنفس الدرجة من الأهمية.

[1] موقع الجزائر أون لاين، فيما تنتظر "كوسيدار" وشركة خاصة الالتحاق بها في 2013.. سوناطراك واتصالات الجزائر وسيفيتال وكوندور تلتحق ببرنامج المنظمة الدولية للتقييس، (2012/02/15)، http://www.eldjazaironline.net/02/national/3-2011-06-16-15-16-24/12056---qq------2013----------.html.

- قلة و غياب الوعي بأهمية هذه المواصفة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف الصحة المالية للمؤسسات الصناعية يجعلها تركز كل جهودها المالية و المادية و البشرية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية و ربحها المادي، متجاهلة بذلك أدائها البيئي و الاجتماعي، لأن هذا الاخير يحتاج الى تكاليف اضافية لا يمكن للمؤسسات أن توفرها.
- يتكون القطاع الخاص في الجزائر في الوقت الحالي من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و معروف عن هذه الأخيرة أن اهتمامها قليل بالمسؤولية الاجتماعية و بممارساتها، لذلك تغيب تماما فكرة تبني مواصفة الايزو 26000 في هذه المؤسسات.
- ضعف اهتمام مراكز التقييس الوطنية بتدعيم و تشجيع تبني هذه المواصفة على نطاق واسع، و تركيزه فقط على مجموعة من المؤسسات التي تتوفر فيها معايير معينة.
- غياب الخبرة البشرية المتعلقة بتبني هذه المواصفة، فمازالت الهيئات المعنية بالتقييس تقوم بتكوين الموارد البشرية في هذا المجال.

شركات جزائرية تنتظر الحصول على شهادة الإيزو 26000 منذ 2011 :

أكد الوزير السويدي المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية "غوستاف آلسن" أن الحكومة السويدية على استعداد لمرافقة الشركات الجزائرية للحصول على شهادات إيزو 26000 المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، و أوضح "آلسن" خلال لقاء حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات أن السويد مستعدة لإبرام مذكرة تفاهم تسمح بتحديد كيفيات هذه المرافقة مع الجزائر .و يعتبر إيزو 26000 مقياسا تطبيقيا طوعيا وضع في نوفمبر 2010 من طرف منظمة إيزو عقب خمس سنوات من المفاوضات على مستوى أعضاء المنظمة و شهد تعبئة دولية كبيرة، و يتعلق الأمر بأول معيار أساسي يرمز إلى فهم موحد للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات على المستوى العالمي. و حدد مجموع 7 أسئلة مركزية يجب على كل هيئة مترشحة للحصول على معيار ايزو 26000 أن تستجيب لها و هي الحكامة في تنظيم المؤسسة و احترام حقوق الإنسان و العلاقات و شروط العمل و احترام البيئة و احترام القانون و العلاقة مع المستهلك و التنمية المحلية.وهناك مجموع ستة مؤسسات جزائرية شرعت في مسار الحصول على المطابقة المتعلقة بهذا المقياس منذ 2011 تحت اشراف المعهد الوطني للتقييس، و يتعلق الأمر بالمخبر العمومي لمراقبة البنايات لبومرداس و المجموعة الخاصة للصناعة الغذائية

"المصبرات الجزائرية الجديدة" التي اختيرت سنة 2011 و كذا المؤسسة الوطنية للأنابيب (فرع سوناطراك) و اتصالات الجزائر و مجموعة انتار تراد كوندور و سيفيتال بجاية بالنسبة للسنة الجارية[1].

انتهاكات البيئية لعمليات الحفر والاستخراج:إن الواقع يطالعنا عن انتهاكات خطيرة لهذه المؤسسات للوسط البيئي بسبب التسريبات الكثيفة للزيون المستعملة في الحفر وكذا بسبب المخلفات السامة الأخرى ذات الأصل الإشعاعي الكيميائي وغيره ، مما أثر على صحة المجتمع بمناطق الجنوب الشرقي بالدرجة الأولى أين تتمركز أغلبية هذه المؤسسات وبالتالي الانتهاكات الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية تجاه هؤلاء السكان وكذا الحيوانات والنباتات وكل مكونات الحياة بهذه المناطق .ومن خلال التحاليل اللاحقة فإن تركيزنا سوف يكون كبير على إحدى أكبر مؤسسات حفر أبار النفط في الجنوب الجزائري ألا وهي مؤسسة ENTP لما لعمليات الحفر من تأثير ملفت على البيئة والمجتمع لحد سواء بهذه المناطق.

يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الزيوت المستعملة في عمليات الحفر** :ينجم عن استعمال الزيوت أثناء عمليات الحفر أو خلال نقلها تسريبات خطيرة تصيب المياه الجوفية والنباتات والتربة وغيره.

- **النفايات الصلبة :**ما ينجم عن مختلف الآليات المستعملة في عمليات الحفر من نفايات خطيرة جدا تحتوي على مادة Polychlorobiphényle المعروفة باختصار (PCB) المسببة للعديد من الأم ا رض الخطيرة، لاسيما ما ينتج عن احت ا رقها، إضافة إلى العديد من المواد الأخرى متمثلة أساسا في أملاح وشحوم ومواد كيميائية أخرى تستعمل كلها أثناء الحفر يصعب السيطرة عن تسربانها وبالتالي تسبب انتهاكات مباشرة على البيئة والإنسان بالدرجة الأولى، ناهيك عن رمي العديد من النفايات المشعة والسامة دون الالت ا زم الكافي بقواعد الأمن المعروفة عند التعامل مع مثل هذه المواد ، مما ينجم عنه إلحاق الضرر المباشر بمجمل الوسط الطبيعي من تربة ومياه وحتى انبعاثات غازية سامة تصيب الغلاف الجوي، هذا ناهيك عن مخلفات خطيرة أخرى تتمثل في البطاريات وقطع المحركات وحاويات بلاستيكية ومعدنية وعجلات مطاطية وغيرها.

- **الاستعمال المفرط وتلوث المياه** :سحب المياه العذبة إن العمل بأسلوب المياه الناعمة يرفع من الحاجة إلى الماء إذ تستخدم الآبار النموذجية ما بين 5 و 3 ملّيين جالون للبئر الواحدة. لقد التزم التطبيق الصناعي باستخدام المياه العذبة كأساس لسائل التصديع. و المياه التي يتمّ إخراجها إلى الأعلى بعد مرحلة التصديع.

[1] http://www.djazairess.com/elayem/134062

- **المياه ٱلمنتَجة** :إن المياه المرافقة للغاز تُنتج في بعض مراحل الاستخراج،وغالبا ما يكون ذلك عند نهاية العملية إنها تلك المياه الكامنة في مسامّ الصخور الماء الحبيس داخل تكوين الطفل الصفحي أو قريبا منه. و في بعض الحالات، يقع إنتاجها في مراحل مبكّرة مبكرة بسبب تسرب من خلّل الصدوع إلى تجمع المياه المالحة السفلي.

- **تلوث مّياه ٱلشرب**: لقد وردت تقارير طريفة عن تلوث مياه الآبار بالغاز أو بمائع التصديع المائي، تمّ التحسيس بها في الآونة الأخيرة من خلّل الشريط الوثائقي أرض الغاز. و تعزو المصنفات الشائعة هذه الظاهرة إلى فرضيتين. الأولى هي استطالة الشقوق الناجمة عن عملية التصديع من المكمن صعودا إلى المائدة المائية. و الأخرى هي تسرب الغاز أو المائع من البئر. و فضلّ عن أن الشقوق لن تمتد على مدى المسافات الكبيرة إلى مستودعات المياه الجوفية، و حتى لو نزعت إلى ذلك، فإنه سيقع أ ربها بواسطة إجهادات الغطاء الصخري للأرض.

خاتمة

أن نجاح الولايات المتحدة في حفر أول بئر للغار الصخري العام 1981، اختراقا في مجال تطوير هذه المادة ومع التقدّم الذي تشهده تكنولوجيا الحفر المائي، برزت في الولايات المتحدة موجة كبيرة في تطوير الغاز الصخري، ساهمت في استغناء واشنطن عن الاستيراد وفي التأثير على سوق الغاز الطبيعي. ويرتقب أن تصل حصة الغاز الصخري في 2015 في الولايات المتحدة، إلى حوالي 45 بالمائة. ورغم أن تطوير الغاز الصخري يوفر فرصا للنمو الاقتصادي، إلا أن مخاطر التلوث التي يسبّبها تثير جدلا كبيرا في الولايات المتحدة وأوروبا، ناهيك عن الاستهلاك الكبير للمياه التي يتم ضخها لتكسير الطبقات الصخرية واسترجاع الغاز. كما يلزم لاستخراج الغاز من آباره الحفر الأفقي تحت الأرض، حيث قد تصل مسافة الحفر إلى ثلاثة كيلومترات خلال الطبقة الصخرية، من أجل تكوين أكبر سطح ملامس للصخور. كما ينتقد العلماء الاستهلاك المتزايد للمياه لاستخلاص الغاز، ويحذرون من تلوث المياه الجوفية بما يستخدم من كيماويات في عملية الاستخراج وحذر الخبراء من عواقب الضوء الأخضر الذي أعطاه مجلس الوزراء لاستغلال الغاز الصخري بالجزائر وعدم امتلاكه الى معايير دولية للحفاظ على البيئة، بينما تعتبر الحكومة أن اللجوء إلى هذا .الخيار ضرورة ملحة في أفق 2030 في ظل تراجع احتياطات البلاد من الغاز التقليدي وقررت الجزائر البدء باستغلال الغاز الصخري باعتبارها تملك ثالث احتياطي عالمي يقارب 20 ألف مليار متر مكعب، أي خمس مرات احتياطي ،الغاز التقليدي المقدر بأربعة آلاف مليار متر مكعب. أما احتياطي النفط فيبلغ نحو 12 مليار برميل،

وأوضحت العديد من الدراسات آثاره السلبية، أن الحفريات والصدوع التي تسببها الآلات المستعملة في الحفر، يصيب الصخرة الأم ويلوث المياه الجوفية في تلك المنطقة، حيث يصبح الماء بني اللون عكر وفيه رغوة وحذر عبد الكريم شلغوم الخبير في الكوارث الطبيعية ورئيس نادي المخاطر الكبرى بالجزائر، من الخطر الكبير الذي يهدد الجزائر في حال تم المضي في مشروع استخراج الغاز الصخري، مؤكداً أنه سيتسبب في تسميم البيئة التي سيتم إنجاز المشروع فيها. وأوضح أن خطر استخراج الغاز الصخري، يمتد إلى غاية تلويث المياه الباطنية، وهو ما يسبب مشاكل صحية للمواطنين، داعيا الحكومة إلى ضرورة إلغاء هذا المشروع باعتبار الجزائر في غنى عنه مادام الغاز الطبيعي متوفرا بكميات كبيرة. وقال رئيس نادي المخاطر الكبرى، إن الغاز الصخري متوفر بكميات كبيرة في أوروبا وأمريكا، تفوق الكميات المتواجدة في الجزائر بأضعاف، إلا أنهم يتجنبون استخراجه نتيجة التهديد الكبير الذي يشكله على البيئة، إضافة إلى الضغط الكبير الذي تمارسه جمعيات حماية البيئة والمجتمع المدني هناك، ما دفع الدول الأجنبية وعلى رأسهم أمريكا للسعي إلى استخراجه في الجزائر.

المراجع:

- محمد عادل عياض، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني"، ملتقى الاقتصاد التضامني، 2005/05/12، جامعة تلمسان.
- امر ياسر البكري، "التسويق والمسؤولية الاجتماعية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001
- مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مقال منشور على الموقع: (2011/12/17) iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10/المداخلة-اقتصاديات-البيئة-و-المسؤولية-الاجتماعية-مقدم-وهيبة/ doc
- فاتح عبد القادر الحوري و ممدوح الزيادات و هايل عبابنة، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية:"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن،27 – 29 أفريل 2009.
- Michel Weill, **" Le Management de la Qualité "** , Edition La Découvert, Paris , 2001

- مهدي السامرائي ،**" إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي"** ،دار الجرير، عمان ،الاردن ،2007، Bernard Froman,"**Du manuel qualité au manuel management"**, AFNOR, Paris, 2001
- أديدجي بوداند باديرو :"الدليل الصناعي إلى الإيزو 9000 "، ترجمة فؤاد هلال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، ،1999.
- حيدر محمد أمين طرابيشي:" المرشد إلى طريق ISO 9000 وتطبيقاته"، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- علالي مليكة، **"أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة"** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، قسم علوم التسيير،تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية .
- http://www.univ-biskra.dz/index.php?option=com_rokdownloads&view=file&task=download&id=115%3A------&Itemid=192&lang=fr
- محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ط.3 دار، وائل للنشر، عمان، الأردن،2006.
- صك ح محمود الحجار، داليا الحميد صقر ، الا دارة لجودة الشاملة ISO 14001،دار الفكر العربي، القاهرة 2006.
- محمد عبد الو هاب العزاوي إدارة الجودة IS09000 IS014000 ، ط 1 ، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2002 .
- International Organization Standard, ISO 14001, Environmental management Systems- requirements with guidance for use, second edition,2004/ll/15.
- أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة : T.Q.M الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات
- السلعية والخدمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2113 .
- شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية:ايزو 26000، نشرة تعريفية.

- L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org.
- .ISO Committee on ConsumerPolicy (COPOLCO)
- *Site AFNOR, La norme ISO 26000 en quelques mots, http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques-mots.*
- ISO Advisory Group on SocialResponsibility (SAG)
- نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000حول المسئولية الاجتماعية.
- عوض سالم الحربي، المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000، (2012/01/02) http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html
- قوريش نصيرة، أبعاد توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، عدد 5.
- http://www.eldjazaironline.net/02/national/3-2011-06-16-15-16-24/12056---qq------2013----------.html.
- http://www.djazairess.com/elayem/134062